الأمم المتحدة

S/2009/463

مجلس الأمن

Distr.: General
16 September 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الورقة المفاهيمية المرفقة التي أعدت لاجتماع قمة مجلس الأمن بصدد عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، الذي سيُعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوزان إ. **رايس**

170909 170909 09-51493 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام

ورقة مفاهيمية معدة لاجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

يشكل منع انتشار واستخدام الأسلحة النووية مسألة أساسية لأمن الأمم والسلام في العالم. وكما ذكر الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا العام، فإن ''انفجار سلاح نووي واحد في إحدى المدن – سواء كانت نيويورك أو موسكو، إسلام أباد أو مومباي، طوكيو أو تل أبيب، باريس أو براغ – يمكن أن يؤدي إلى قتل مئات الآلاف من الناس. وبغض النظر عن مكان وقوع الانفجار، ليست هناك نهاية لما يمكن أن يؤدي إليه من عواقب – بالنسبة لسلامتنا على النطاق العالمي، وأمننا، ومجتمعنا، واقتصادنا، وقدرتنا على البقاء في نهاية المطاف''. وبصدور بيان مجموعة الثمانية في لاكويلا بشأن عدم الانتشار، وانعقاد قمة مجلس الأمن المقبلة في آذار/مارس ٢٠١٠، وعقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي الذي سيعقبها، هناك فرصة سانحة لتوجيه الانتباه إلى هذه القضية الأمنية البالغة الأهمية وتركيز الضوء عليها على النطاق العالمي.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، سيعقد مجلس الأمن بدعوة من الولايات المتحدة اجتماعا على مستوى رؤساء الدول والحكومات لمناقشة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وسيرأس قمة مجلس الأمن هذه الرئيس أوباما وهي تستهدف توجيه الانتباه على أعلى مستويات الحكومات إلى الأخطار النووية التي تواجه المجتمع الدولي والطابع المُلح لاتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لها.

وستركز قمة مجلس الأمن على عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي عموما ولن تركز على أي بلد بعينه. وسيتمثل الهدف في التأكيد على إمكانية وصول مخاطر الانتشار إلى أي مكانٍ في العالم؛ والواجب المشترك الذي يقع على عاتق الجميع للتصدي لهذه المخاطر؛ والخطوات الإيجابية التي يمكن اتخاذها لتخفيض الأخطار النووية؛ والدور الأساسي لمجلس الأمن في معالجة الأخطار النووية المتنامية والملحة.

وستُطرح للمناقشة ثلاثة مواضيع أساسية ومترابطة لتخفيض الخطر النووي: تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي، وتعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، ومنع ووقف الاتجار غير المشروع بالمواد التي يخشى أن تساعد على الانتشار وتأمين هذه المواد حيثما وجدت.

وعلى وجه التحديد، يمكن للقمة أن تؤدي إلى إبراز وتعزيز الدعم الدولي للمعاهدات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة النووية والجهود الجارية لنزع السلاح النووي، بما في ذلك إعادة التأكيد على الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار النووي والعمل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

كما أنه من المتوخى أن تكون القمة فرصة لبناء الدعم للمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحديد الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك الدخول في مفاوضات جديدة بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

ويمكن للقمة إذ تضع نصب عينيها هدف تعزيز النظام الدولي القائم لمنع الانتشار النووي، أن تيسر تقديم الدعم المتعلق بالمساعدات التقنية وإتاحة فرص الوصول إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والنهج المتعددة الأطراف المتصلة بدورة الوقود النووي، والجهود الرامية إلى تحسين وكفالة التقيد بالتزامات وضمانات عدم الانتشار، ومنع إساءة استخدام الحكم المتعلق بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

وتمثل القمة فرصة لاستكشاف وسائل تعزيز قدرات الدول على التصدي لتمويل الانتشار والقضاء على شبكات حيازة المواد النووية. وعلاوة على ذلك، فإن القمة يمكن أن تدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بوسائل منها مواصلة توفير التمويل لمساعدة الدول في تنفيذ الأحكام الرئيسية لذلك القرار.

وأخيراً، فإن القمة، يقصد بها التأكيد على أهمية بذل جهود متسارعة لتأمين مواد صنع الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم وبناء دعم لإنشاء وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالأمن النووي.

وتمثل هذه العناصر جميعها جزءا من نهج شامل يستهدف تخفيض الأخطار والمخاطر النووية العالمية التي تشكلها حيازة إرهابيين للأسلحة أو المواد النووية. إن المخاطر مُلحة وحقيقية، ودور مجلس الأمن في معالجة هذه الأخطار هو دور فريد ولا يمكن الاستغناء عنه. وسيساعد اجتماع القمة على تحديد الاهتمام بمعالجة هذه القضايا والتصميم على التصدي لها على الصعيد الدولي.